

عقد إتفاق

لتداول الأوراق المالية بالهامش

إنه في يوم الموافق أبرم هذا العقد بين كل من :

١ - شركة بيramidز كاييتال لتداول الأوراق المالية (ش.م.م) والمؤسسه طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ومقرها ٣١ ش عبد المنعم رياض - الدقى والمصرح لها من الهيئه العامة للرقابة المالية للقيام بتداول الأوراق المالية بالهامش بجلستها رقم (١٤٤) بتاريخ ٢٢/٧/٢٠١٣ ويمثلها في هذا العقد السيده / منى توفيق مصطفى قنديل بصفتها / رئيس مجلس الاداره .
ويشار اليها فيما بعد بـ (الشركة) أو (الطرف الأول).

٢ - شركة / السيد / الجنسية / نوع إثبات الشخصية : رقم إثبات الشخصية : تاريخ الصدور عنوان المنزل : عنوان المراسلات :

البريد الإلكتروني : عنوان المنزل : تليفون المنزل : العمل : المحمول : الفاكس : .

كود موحد / رقم الحساب لدى الشركة / اسم مدير الحساب لدى الشركة /

ويشار إليه فيما بعد بالعميل أو (الطرف الثاني)

تمهيد

حيث أن الشركة مصرح لها من الهيئه العامة للرقابه المالية للقيام بعمليات تداول الاوراق المالية بالهامش ، وأن العميل يرغب في القيام بهذه العمليات عن طريق إصدار اوامر للطرف الاول (سواء بيع أو شراء) عن طريق اليد او الفاكس أو عن طريق البريد الإلكتروني أو التليفون على أن يتم تسجيلها بمعرفة الطرف الاول طبقا للنظام المعتمد من الهيئه ، ووفقا لشروط هذا العقد ، وكذلك عقد فتح الحساب لدى الشركة المبرم بين الطرفين ، وأحكام قانون سوق المال ولائحته التنفيذية ، وعلي الأخص القرار الوزاري رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٧ .

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتها للتعاقد فقد إتفقنا على ما يلي :-

اسم العميل :
التوقيع :

المادة الأولى

حكم التمهيد

يعتبر التمهيد السابق وكافة ملحقاته جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد مفسراً ومكماً ومتمماً لأحكامه وبنوده .

المادة الثانية

موضوع العقد

بمقتضى هذا العقد وتنفيذاً لأحكامه وبنوده توافق الشركة على تمويل ما يعادل قيمة لا تزيد عن ٥٠% من قيمة الأوراق المالية المشترية لحساب العميل . أما فيما يخص السندات الحكومية توافق الشركة على تمويل نسبة لا تزيد عن ٨٠% منها ما لم تصدر تعليمات أخرى لتحديد نسب أخرى من الهيئة العامة للرقابة المالية ، وذلك بحيث لا تتجاوز نسبة مديونية العميل الواحد عن ١٥% من الاموال المتاحة لعمليات الشراء بالهامش وبشرط الا تتجاوز النسبة ٢٠% للعميل والمجموعه المرتبطه به والتي ستظهر لدى الشركة وذلك وفقاً لما تحدده الهيئة العامة للرقابة المالية .

يقصد بالمجموعة المرتبطة كل مجموعة من العملاء تكون خاضعة للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعيين أو لذات الأشخاص الاعتبارية أو يجمع بينهما إتفاق على التنسيق عند التصويت في إجتماعات الجمعيات العامة للشركات أو مجالس إدارتها .

وبناء على هذا التعريف يقر العميل بأن مجموعته المرتبطة تضم كل من :

-١

-٢

-٣

كما يقر العميل بإخطار الشركة بأى مجموعات مرتبطة قد تستجد مستقبلاً فور حدوث ذلك الإرتباط .

المادة الثالثة

مدة هذا العقد

مدة هذا العقد سنة مالية تبدأ من تاريخ التوقيع على هذا العقد وتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر قبل إنتهاء مدته بخمسة عشر يوماً بخطاب مسجل ، وبإنتهاء هذه المدة يصبح رصيد المديونية المستحقة على العميل للطرف الأول مستحقاً وواجب الأداء فوراً دون حاجة إلى تنبيه أو إخطار ولا يجوز للعميل إنهاء العقد إذا لم يتم بتصفية الحساب المدين به للشركة وكشروط مسبق لحق الإنهاء .

ومع ذلك يحق للطرف الأول فى أى وقت يراه إيقاف أو إلغاء أو إنهاء هذا العقد وأن يطالب العميل بسداد كامل مديونيته من أصل ومقابل تمويلات وعمولات ومصاريف فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار العميل بأى من وسائل الإخطار الواردة فى هذا العقد . فضلاً عن أنه فى حالة إخلال العميل بأى بند من بنود هذا العقد أو ملاحقه يعتبر هذا العقد منتهياً ومفسوخاً من تلقاء نفسه ومستحقاً الأداء فوراً وينتج الإنهاء أثره بمجرد مرور ثلاثة أيام عمل من تاريخ قيام الطرف الأول بإخطار العميل بأنه أخل بتعهداته والتزاماته أو بأى من بنود هذا العقد ويتم الإخطار بأى من الوسائل الواردة بهذا العقد .

اسم العميل:

التوقيع:

ويقر العميل بأنه يحق للطرف الأول كنانب إتفاقي له أن يقوم ببيع كل أو جزء من الأوراق المالية المحفوظة لدى أمين الحفظ وفقاً لما يراه وبأى سعر من أسعار السوق المتاحة لسداد كامل مديونيته وذلك فور إنتهاء المدد المذكورة سلفاً دون قيامه بسداد المديونية المستحقة عليه لصالح الطرف الأول .

المادة الرابعة

الأوراق المالية محل التمويل

يوافق العميل على التعامل بالأوراق المالية التي تحددها الشركة للتعامل فيها كجزء من الأوراق المالية المعدة من الهيئة العامة للرقابة المالية سواء محل الشراء أو إتخاذها كضمانات والتي تتوافر فيها المعايير التي تضعها إدارة البورصة وتعتمدها وتحدد نوعها الهيئة العامة للرقابة المالية .

المادة الخامسة

الإدارة والتصرف

١- يوافق العميل ويفوض الشركة فى إدارة حساباته الخاصة ببيعاً وشراء وذلك بالنسبة لأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان وذلك فى حالة إخلال العميل بالتزاماته قبل الشركة وفى الحدود التى تعيد نسبة التمويل المقدمة من الشركة الى النسبة المحددة فى هذا العقد .

٢- تلتزم الشركة بإمسك دفاتر وحسابات مستقلة أليا وبطريقة مؤمنة لتسجيل عمليات الشراء الهامشى.

٣- يقر العميل بعدم أحقيته فى التصرف بأى نوع من أنواع التصرف فى الأوراق المالية المحفوظة طرف أمين الحفظ محل الشراء بالهامش أو تلك المقدمة كضمانات إلا من خلال الطرف الأول حيث يقوم الطرف الأول بإبلاغ شركة الإيداع والحفظ المركزى بأية عملية تداول بالهامش فى ذات يوم تنفيذ العملية لحجز الأوراق المالية المشتراه بالهامش بحساب العميل لدى أمين الحفظ لصالح الشركة بحيث لا يجوز التصرف فيها إلا من خلال الشركة .

المادة السادسة

آثار التجميد

١- يقوم الطرف الأول بتحصيل قيمة الكوبونات لجميع الأوراق المالية المحفوظة طرف أمين الحفظ فى مواعيد إستحقاقها وإستخدام القيمة فى سداد المديونية المستحقة على العميل للشركة من أصل وعوائد وعمولات ، ويعتبر توقيع العميل على هذا العقد تفويضاً منه لأمين الحفظ وللشركة بالقيام بهذا الإجراء دون الرجوع للعميل ودون أن يخل ذلك بالتزام العميل بسداد المديونية المستحقة عليه فى موعدها ومن مصادره الخاصة .

اسم العميل:

التوقيع :

المادة السابعة

الضمانات

يتعهد العميل أنه في حالة قيامه بشراء أى ورقة مالية بنظام الشراء بالهامش من خلال الشركة بأن يسدد للشركة نقداً ما لا يقل عن ٥٠% من قيمة الشراء للأوراق المالية ولا تقل عن ٢٠% بالنسبة للسندات الحكومية ولا تلتزم الشركة بإجراء أى عمليات شراء بالهامش ما لم يكن العميل قد أودع نقداً النسبة المتفق عليها أو أن يضع تحت تصرف الشركة أحد الضمانات التالية بذات القيمة :

(أ) خطابات ضمان مصرفية نهائية غير مشروطة صادرة لصالح الشركة من أحد البنوك أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصرى .

(ب) ودائع لدى أحد البنوك أو فروع البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصرى بشرط أن يتم تجميدها لدى البنك لصالح الشركة وأن يجوز تسيلها عند طلب الشركة دون اشتراط موافقة العميل على أن يتم تقييمها بنسبة ٩٠% من أصل مبلغ الوديعة .

(ج) أوراق مالية يتوافر فيها المعايير التى تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية على أن لا تقل قيمتها السوقية فى تاريخ تقديمها عن ١٠٠% من ثمن الأوراق المالية المشتراه لحسابه .

ويجوز للهيئة العامة للرقابة المالية ومجلس اداره الشركة أن يستبعدا أى ورقة مالية مقدمة كضمان من العميل .

وعليه يصبح من الواجب على العميل إما إستبدال هذه الورقة المالية المستبعدة بورقة أخرى بعد موافقة الهيئة والشركة عليها أو بيع أى ورقة مالية أخرى وسداد باقى المديونية نقداً أو تقديم إحدى الضمانات الأخرى السابق ذكرها وللشركة الحق فى رفض أى من الضمانات المقدمة من العميل بدون إبداء الأسباب .

المادة الثامنة

حقوق العميل (إسترداد الضمانات والسداد)

١- يحق للعميل بمقتضى هذا العقد طلب إسترداد كل ما يزيد من الضمانات المقدمة منه للشركة للوفاء بالتزاماته إذا إنخفضت نسبة مديونيته عن ٥٠% أو تقديمها كضمان لعمليات جديدة للشراء بالهامش .

٢- كما يحق للعميل إستبدال الأوراق المالية المقدمة منه كضمان للشركة بأوراق مالية أخرى بشرط أن تكون من القائمة المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية ومجلس ادارة الشركة .

٣- يكون للعميل الحق فى الوفاء بسداد باقى قيمة الأوراق المالية المشتراه بالنظام الهامشى فى أى وقت خلال فترة العقد .

المادة التاسعة

العمولات والمصاريف

يتعهد العميل أنه فى حالة قيامه بشراء أى ورقة مالية بنظام الشراء الهامشى من خلال الشركة أن يتم تحميل حسابه يومياً طرف الشركة بالمبالغ المستحقة عليه من مصاريف وعمولات ومقابل تكلفة التمويل وفقاً للشروط والقواعد التى تضعها الشركة (مرفق ٣).

اسم العميل:

التوقيع :

هذا بالإضافة إلى مصروفات وعمولات السمسرة والحفظ المركزي وصندوق حماية العاملين وذلك وفقاً للعقود الموقعة مع العميل ، ويحق للطرف الأول تعديل هذه العمولات وأسعارها مستقبلاً قبل نهاية المدة بخمسة عشر يوماً وذلك بخطاب مسجل ويعتبر عدم إعتراض العميل موافقة نهائية منه على ذلك ، ويلتزم العميل بتعويض الشركة عن أية أضرار تلحق بها نتيجة لتنفيذها لالتزاماتها بموجب هذا العقد .

المادة العاشرة

الإطلاع على حسابات العميل

يوافق العميل على قيام الشركة بالإطلاع على حساباته من الأوراق المالية لدى الهيئة والبورصة وشركة مصر للمقاصة والحفظ المركزي وعلى جميع البيانات والمستندات المتعلقة بعمليات التداول بالهامش أو أي جهة للوقوف على ملانته المالية ومدى إلتزامه بتعهداته بما في ذلك تفويضه للشركة مرفق رقم (٢).

المادة الحادية عشر

ضمانات أخرى

يتعهد العميل إنه في حالة قيامه بشراء أي ورقة مالية بنظام الشراء الهامشي بتقديم ضمانات أخرى إضافية عند زيادة نسبة المديونية عن ٥٠% من قيمتها السوقية للأوراق المالية محل الشراء سواء عن طريق السداد النقدي أو بيع جزء من الأسهم المملوكة له.

المادة الثانية عشر

حقوق الشركة

١- يقوم الطرف الأول بإعادة تقييم الأوراق المالية محل الشراء بالهامش في نهاية كل يوم عمل وفقاً لقيمتها السوقية فإذا تبين له نتيجة لإنخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق أن مديونية العميل قد تجاوزت (٦٠%) من قيمتها السوقية بسعر الإقفال المعطن من البورصة ، وجب عليه إخطار العميل بتخفيض هذه النسبة سواء بالسداد النقدي أو بتقديم ضمانات إضافية وعلى الشركة إتخاذ هذا الإجراء أيضاً إذا بلغت النسبة (٨٥%) بالنسبة للسندات الحكومية ، وللشركة إتخاذ إجراءات بيع الأوراق المالية وتسجيل الضمانات المقدمة من العميل للوصول بنسبة مديونيته إلى (٥٠%) أو أقل من القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراه بالهامش أو (٨٠%) أو أقل بالنسبة للسندات الحكومية في الحالات الآتية :

(أ) إذا لم يقم الطرف الثاني بتخفيض نسبة مديونيته عن النسبة المشار إليها في الفترة السابقة وذلك بعد مرور يومي عمل على إخطاره .

(ب) إذا بلغت نسبة مديونية العميل (٧٠%) من القيمة السوقية للأوراق المالية أو (٩٠%) من القيمة السوقية للسندات الحكومية .

٢- يتم تخفيض نسبة مديونية العميل إلى الشركة إما بالسداد النقدي أو بتقديم إحدى الضمانات الآتية وتوضع تحت تصرف الشركة:

(أ) خطابات ضمان مصرفية نهائية غير مشروطة صادرة لصالح الشركة من أحد البنوك أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف البنك المركزي .

اسم العميل:

التوقيع :

(ب) ودائع لدى أحد البنوك أو فروع البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي بشرط أن يتم تجميدها لصالح الشركة وأن يجوز تسهيلها عند طلب الشركة دون اشتراط موافقة العميل على أن يتم تقديمها بنسبة (٩٠%) من أصل مبلغ الوديعة .

(ج) أوراق مالية يتوافر فيها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة ويستبعد من حساب الضمانات المقدمة أى ورقة مالية تفتقد أحد المعايير المشار إليها سواء تم تقديمها كضمانة أصلية أو ضمانات إضافية وتسرى هذه الأحكام عند انخفاض القيمة السوقية للضمانات المقدمة من الطرف الثانى .

(د) الأوراق المالية المقبولة لدى شركه السمسره فى الوراق الماليه او امين الحفظ كضمان وهى الاوراق المسموح بالتداول عليها بنظام الشراء بالهامش الأخرى .

المادة الثالثة عشر

طرق الإتصال والمخاطبات بين طرفى العقد

اتفق الطرفان على أن تكون المخاطبات والمكاتبات بإحدى الطرق الآتية :

١- الهاتف :-

يكون إبلاغ العميل بالإتصال الهاتفى (المسجل) على أى من أرقامه المدونة بصدر هذا العقد حتى ولو لم يقم العميل بالرد ويكون الإبلاغ قد تم حتى ولو كان الهاتف مغلق أو تم تغييره بدون إخطار الطرف الأول بالطرق المقررة بهذا العقد ويكون إبلاغ العميل قد تم بكافة ما تم تنفيذه من عمليات الشراء والبيع .

٢- البريد الإلكتروني :-

وذلك على العنوان الإلكتروني للعميل والمدون بصدر هذا العقد .

ويلتزم الطرف الثانى بإخطار الطرف الأول بأرقام الهاتف الجديدة او البريد الإلكتروني فى حال قيامه بتغييرها أو مغادرة البلاد كما يلتزم العميل بإخطار الشركة فى حال تغييره محل إقامته أو بريده الإلكتروني بموجب خطاب مسجل بعلم الوصول أو بموجب إخطار كتابى يسلم بالمركز الرئيسى للشركة عناية العضو المنتدب ومدير إدارة الشراء بالهامش ، على أن يتم إعتماده بالتوقيع بالإستلام وبخاتم الشركة وفى حالة عدم إخطار الشركة بأرقام الهاتف الجديدة أو محل الإقامة الجديد او البريد الإلكتروني يكون إخطار العميل برسائل على هاتف العميل المدون بالعقد أو على بريده الإلكتروني الثابت بالعقد منتجا لأثاره القانونية حتى لو كان الهاتف مغلق ، وذلك كله حال عدم التزام العميل بإخطار الشركة بأى تغيير على النحو السابق بيانه .

اسم العميل:

التوقيع :

المادة الرابعة عشر

أحكام عامة

- ١- تلتزم الشركة بموجب هذا العقد ببذل عناية الرجل الحريص في تنفيذ العقد وأمر العميل ، وعليه فإنه كل نصيحة بتوجيهات من الشركة تتم بناء على المعلومات المتاحة وبغرض خدمة "العميل" لا تعتبر ضماناً لقيمة الورقة المالية وأدائها المستقبلي حيث قد يؤدي تذبذب الأسعار إلى الربح أو الخسارة ولا تكون الشركة مسؤولة عنهما كما أنها غير مسؤولة عن العمليات التي تقوم إدارة البورصة أو الهيئة العامة لسوق المال بإلغائها أو إجراء التنفيذ العكسي لها .
- ٢- يوافق العميل على قيام الشركة كمناب عنه دون أي إخطار له بتحويل أي مديونية تنشأ عليه بالدولار أو بأى عملة أخرى إلى الجنيه المصري خلال ٣ أيام عمل من نشأة تلك المديونية وذلك وفقاً لأسعار الصرف المتاحة بأى من البنوك او شركات الصرافة العاملة في مصر في يوم التحويل وذلك دون الإخلال بواجب العميل الاصلى في تدبير العملات الاجنبية قبل التسوية للعمليات المشتراه.
- ٣- يقر العميل بأن دفاتر وسجلات الشركة وحساباتها حجة قاطعة بالنسبة للمبالغ المستحقة أو التي تستحق عليه بموجب هذا العقد ولا يحق للعميل المنازعة فيما هو ثابت فيها في الحاضر أو المستقبل لأى سبب كان .
- ٤- يقر العميل بمعرفته وإلمامه بكافة مخاطر عمليات شراء الأسهم بالهامش وكافة المواد الواردة بقرار وزير الإستثمار رقم ٨٤ والتي يتضمنها الباب التاسع من الانحة التنفيذية لقانون سوق المال ويقر بأنه تسلم بياناً موضح فيه على وجه التفصيل مفهوم الشراء بالهامش وكافة الإجراءات والمزايا والمخاطر والأحكام الأساسية ، كما يقر تحمله بأى من هذه المخاطر .
- ٥- يقر العميل بأنه المالك الاصلى والمستفيد الوحيد من فتح هذا الحساب وأن جميع مصادر أمواله هي مصادر مشروعة ، ويقوم باستيفاء النموذج الخاص بذلك كما يلتزم العميل بموافاة الشركة بأية بيانات إضافية قد تطلبها منه لتحديد مصادر الأموال المستثمرة في شراء الأوراق المالية طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بمكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية وقرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠٠١ وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٤ لسنة ٢٠٠٣ وكذلك النموذج المعد بمعرفة الهيئة في هذا الشأن وذلك تطبيقاً لمبدأ (اعرف عميلك) .
- ٦- تسرى على هذا العقد أحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له وجميع أحكام القوانين الأخرى ذات الصلة والإرتباط وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- ٧- يحق للطرف الأول الإمتناع عن تنفيذ أو تمويل أى عملية شراء وفقاً لهذا النظام إذا كان صافى رأسمال الطرف الأول منخفضاً عن الحدود الواردة في معايير الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة أو إذا كانت ستؤدي إلى تجاوز نسبة التمويل للورقة المالية الواحد للعميل الواحد عن ٣٠% من الحد الممنوح للعميل او تتجاوز نسبة مديونية العميل الواحد عن ١٥% من الاموال المتاحة لعمليات الشراء بالهامش وبشرط الا تتجاوز النسبة ٢٠% للعميل والمجموعه المرتبطه به أو في حالة عدم توافر مبلغ التمويل لدى الطرف الأول بأى وجه من الوجوه .
- ٨- دين العميل غير قابل للتجزئة وعليه فإن كل سهم من الأسهم محل هذا العقد ضامن لسداد الدين بالكامل ومستحقاته .
- ٩- يقر العميل بأنه ليس من حقه الرجوع قانوناً على الطرف الأول أو مطالبته بأى طريقة من الطرق بأى تعويضات أو أموال أو أوراق مالية في حال إذا استخدم الطرف الأول أياً من حقوقه الواردة في هذا العقد وخاصة حقه في بيع الأوراق المالية المحفوظة باسم العميل إذا أخل بأى من إنتزاماته وذلك إذا ارتفعت أسعارها سواء في الحاضر أو المستقبل .

اسم العميل:

التوقيع :

المادة الخامسة عشر

الإختصاص القضائي

من المتفق عليه بين الشركة والعميل بموجب هذا العقد أن أي نزاع قد ينشأ في تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد أو ملحقاته يتم الرجوع أولاً إلى المراقب الداخلي للشركة وفي حالة عدم تسوية النزاع يتم اللجوء إلى الجمعية المصرية للأوراق المالية لتسويته بطريق التوفيق ، وفي حالة عدم التوصل لحل مرضى للطرفين يتم حسم النزاع عن طريق اللجوء إلى المحكمة الواقع بدانرتها المركز الرئيسي للشركة.

طرف ثاني (العميل)

الاسم :

التوقيع :

طرف اول (الشركة)

د/ منى توفيق قنديل

التوقيع :

المرفق (١)

(طلب فتح حساب لتداول الأوراق المالية بالهامش)

أولاً : برجاء فتح حساب لى للتعامل فى الأوراق المالية بنظام الشراء بالهامش وفقاً لبنود العقد ومرفقاته والقواعد الحاكمة لهذا النظام .

ثانياً : اقر بإطلاعى وموافقى على مخاطر الشراء بالهامش والقواعد الحاكمة والإلتزام بإخطار الشركة بأية تعديلات على أرقام الهاتف أو الفاكس أو محل الإقامة المبينة بالعقد طبقاً للطرق والإجراءات المبينة بالعقد ، وفى حال عدم إخطارى للشركة بتلك التغيرات فور حدوثها بخطاب مسجل بعلم الوصول تعتبر المراسلات منتجاً للأثر القانونى لها ولا يحق لى الرجوع على الشركة فيما إتخذته من إجراءات طبقاً لبنود العقد .

ثالثاً : أوافق على أن تصبح كافة الأوراق المالية فى حساب التداول بالهامش لدى أمين حفظ الأهلى المتحد .

رابعاً : أوافق على تحملى الفوائد والعمولات والمصروفات الإدارية المتممة للعمولة التى يتم إحتسابها من قبل الشركة والمذكورة بالعقد .

توقيع العميل

(مصدق عليه من أحد البنوك)

اسم العميل :

التوقيع :

التاريخ :

المرفق (٢)

تفويض

هذا التفويض صادر من الموقع أدناه بصفته لصالح شركة بيramidز كاييتال لتداول الأوراق المالية (ش.م.م) واستنادا لعقد التداول بالهامش المؤرخ /.../ /.../ المبرم بين الطرف الاول (شركة بيramidز كاييتال لتداول الأوراق المالية) (ش.م.م) والطرف الثاني السيد /.../ الموقع أدناه .

وبموجبه يفوض الموقع أدناه الشركة (الطرف الاول) فيما يلي :

أولا : تجميد الرصيد والتصرف بالبيع في كل او جزء من الاوراق المالية والسندات المملوكة للطرف الثاني أو تسييل خطابات الضمان البنكية أو بيع أسهم وأذون الخزانة المقدمة كضمان من الطرف الثاني لضمان عمليات التداول بالهامش ، وذلك في الحدود التي تمكنه من تغطية الرصيد النقدي المدين المكشوف للطرف الثاني نتيجة عدم سداد قيمة عمليات شراء أوراق مالية أو السندات حسب ما ورد في العقد المشار اليه عالية ، بالإضافة الي العمولات وتكاليف التمويل وكذلك المصروفات التي تترتب علي عدم السداد - وذلك علي حسابة وتحت مسنوليته - وذلك دون الرجوع للطرف الثاني أو إخطاره قبل اتخاذ اي اجراءات قضائية او جزاءات بيعيه .

(علما بأن المقصود بالاوراق المالية والسندات في هذا البند تلك الاوراق محل التعامل بالهامش أو المقدمة كضمانات أصلية أو إضافية محل هذا العقد)

ثانيا : في حاله عدم تغطية حصيلة البيع أو تسييل الضمانات للرصيد النقدي المدين يحق للطرف الاول الرجوع علي الطرف الثاني للوفاء بباقي الدين ، مع تحمله كافة الاعباء المترتبة علي ذلك بما في ذلك الفوائد القانونية بحد أقصى مقداره ٧% سنويا .

ثالثا : يقر العميل بموافقتة سواء للشركة أو البورصة دون الرجوع اليه علي حق الاطلاع علي حساباته لدي أية جهة كانت للوقوف علي ملاءته المالية.

المفوض

(مصدق عليه من أحد البنوك)

الاسم _____ :

التوقيع _____ :

التاريخ _____ :

المرفق (٣)

بيان العمولات والرسوم وتكلفة التمويل

عمولة التداول : طبقاً لعقد السمسرة الموقع من العميل .

مصروفات فتح حساب لأول مرة

سوف تقوم الشركة بتحميل حساب العميل بمصروفات التداول والتي تختلف طبقاً لحجم تعاملاته ، ويحد ادني للفاتورة .

- عمولة التداول لدي الشركة لا تتضمن المصروفات الاخرى كمقابل خدمات الهيئة والبورصة والمقاصة ، والدمغات الحكومية ، أتعاب أمين الحفظ أو أي من الرسوم الاخرى التي تنتج عن عملية تداول الاوراق المالية في البورصة .

رسوم ايداع الاوراق المالية والرسوم الادارية

- ١ - تبلغ رسوم ايداع الاسهم بنظام إمساك السجلات % من القيمة السوقية للاسهم في آخر يوم عمل من السنة .
- ٢ - تبلغ رسوم تحصيل الكوبونات % من قيمة الكوبون .
- ٣ - تبلغ مصاريف الحفظ المركزي % من قيمة كل تداول .

تعد الرسوم والعمولات والمصاريف السابق ذكرها جزء من الشروط (البند الثاني) في نموذج فتح الحساب لدي الشركة ، وتملك الشركة الحق في تعديل العمولات والمصاريف في أي وقت بشرط أن تقوم الشركة بإبلاغ العميل قبل نفاذ التعديل بخمسة عشر يوماً علي الأقل .

يخصم مباشرة من حساب العميل مصاريف تحصيل الشيكات المسحوبة علي البنوك ومصاريف التحويل من حساب العميل طبقاً لتعليماتة ، بالإضافة الي المصاريف الادارية بحساب العميل .

تابع مرفق (٣)

تكلفة التمويل

١. يتم احتساب عمولة التداول المنصوص عليها في المرفق (رقم ٣) حتى اليوم الخامس للشراء.
 ٢. بدءاً من اليوم السادس تصبح العمولة ٢% على الرصيد المدين حتى اليوم الثلاثين للشراء .
 ٣. بدءاً من الشهر التالي تصبح العمولة ٢.٥% شهريا على الرصيد المدين وحتى إنهاء المديونية .
- ويوافق العميل على قيام الطرف الأول بتحميل حسابه بكافة المبالغ المستحقة عليه وخصمها ويحق للطرف الأول تعديل تلك العمولات وأسعارها مستقبلاً وذلك بعد إخطار العميل بالعمولات الجديدة بخطاب رسمي قبل خمسة عشر يوماً من بدء سريان العمولات الجديدة .

الضمانات التي يجب تقديمها

- أسهم (%)
- خطابات ضمان بنكية (%)
- أذن خزانة (%)

الاسم :

التوقيع :

التاريخ :

المرفق (٤)

بيان يوضح مخاطر تداول الاوراق المالية بالهامش

يعد نشاط تداول الاوراق المالية المشتراة بالهامش نشاطا عالي المخاطر حيث أن المخاطر المرتبطة بهذا النظام قد تؤدي الي خسارة كبيرة ، وذلك الي جانب التكاليف والمصروفات المرتفعة الخاصة بتنفيذ تلك العمليات ، ومن ثم فان هذا النظام لايتناسب مع العملاء الذين لا يريدون تحمل درجة عالية من المخاطرة ، كما أنه لايتلاءم مع محدودى الاستثمارات .

وجدير بالذكر أن نشاط تداول الاوراق المالية المشتراه بالهامش ينطبق عليه ذات المخاطر التي تسرى على تداول الاوراق الماليه بوجه عام اضافة الي عدد اخر من المخاطر الاستثماريه والتي يعد من اهمها انخفاض سعر البيع عن سعر الشراء مما يترتب عليه خسائر راسمالية يتحملها العميل ، علما بانه من الممكن أن تزيد خسائر عمليات الشراء بالهامش عن راس المال المستثمر في تأمين العمليات المشتراه ، بالاضافة الي تكاليف عمليات التمويل المرتبطة بعمليات الشراء بالهامش .

وبناء عليه يتطلب التعامل وفقا لهذا النظام معرفة جيدة بالاوراق المالية المتداوله بالسوق ، وكذلك معرفة متعمقة بسوق الاوراق المالية وباساليب واجراءات ونظم التداول .

إطلعت بنفسى على بيان المخاطر

وإستلمت صورة منه .

الاسم :

التوقيع :

التاريخ :

تعليمات مستديمة

إقرار

أقر أنا السيد /

أننى لا ارغب فى كتابة البريد الإلكتروني الخاص بى فى عقد الشراء بالهامش كما أننى أكتفى بأرقام التليفونات الموجودة فى العقد فقط لإخطارى بأى أمور خاصة بتعاملات الشراء بالهامش .

- الإسم :-

- التوقيع :-

- التاريخ :-